الأمم المتحدة

A/C.4/64/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
5 March 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد الناصر ..... (قطر)

المحتويات

البند ٣٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

البند ٢٨ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (تابع)

البند ٣٠ من جدول الأعمال: التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-58668 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات(تابع) (A/64/359-S/2009/470، و A/64/494، و A/C.4/64/8)

١ - **السيد إيسايه (ليبريا):** قال إن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تواصل أداء دور حيوي في جهود بناء السلام في بلده وأعرب عن امتنانه للبلدان التي ساهمت بقوات في البعثة. كما أعرب عن الأمل في أن تزيد الإصلاحات المتوخاة في الدراسة غير الرسمية لخطة الشراكة الجديدة من فعالية كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ورحّب بالاقتراح الرامي إلى توفير تدريب أفضل لحَفَظة السلام وبالتحسينات في مجالات سيادة القانون، وإصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وشدّد على الحاجة إلى تدريب أفراد الشرطة والجمارك وموظفي الهجرة في تلك المجالات وإلى تزويدهم بالمعدات السليمة وبالدعم اللوجستي. وقال إن لاتباع نهج إقليمي فرعي في بناء السلام أهميةً حيوية، والواقع أن التطورات الأخيرة في كوناكري، غينيا، أبرزت الحاجة إلى برامج بناء السلام الموجهة نحو التنمية المستدامة التي من شأنها أن توفر فرص العمل في المنطقة الإقليمية الفرعية لغرب أفريقيا.

٢ - **السيد زينسو** (بنن): قال إن العروض التي قدمتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أبرزت ما يواجهه حفظ السلام حاليا من تحديات جديدة. ثم أشار إلى ورقة المناقشة غير الرسمية لخطة الشراكة الجديدة، فلاحظ أنه حتى لو توصلت الدول الأعضاء الى فهم مشترك لأفكار مثل حماية المدنيين وحفظ السلام المتين، فإن البلدان ذات الموارد المحدودة، مثل بلده، لن تكون قادرة، ببساطة، على توفير المعدات والخبرة اللازمة لتنفيذ تلك الأفكار على أرض الواقع وخاصة نظرا إلى التكاليف الإضافية للجيل الجديد من معدات حفظ السلام. والواقع أن القيام في الوقت المناسب وعلى نحو معروف بسداد تكاليف البلدان المساهمة بقوات ومعدات، وخاصة البلدانَ الناميةَ منها، سوف يمكّن تلك البلدان من إنشاء صناديق لحفظ السلام تُستخدم لحيازة ما يتطلبه الأداء ذو النوعية العالية من معدات، وهكذا يخفف من الضغط على الخزانات الوطنية ويجنب تلك البلدان الإضطراب الاجتماعي في المناخ الاقتصادي الصعب الحالي.

البند ٢٨ من جدول الأعمال:تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (تابع) (A/64/287؛ A/C.4/64/L.9)

٣ - **السيد فيدال** (أوروغواي): تحدث باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة الجنوبية (مركوسور) والدول المرتبطة بها،فأشاد بحقيقة أن ١٥٦ دولةً عضواً في الأمم المتحدة قد صدّقت على اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، أو انضمت إليها. وقال إن ما تحقق بموجب هذه الاتفاقية من منجزات يثبت أن للعمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي تصدياً لتحدٍ إنساني وإنمائي خطير آثارا إيجابية أدت الى أنقاذ العديد من الأرواح. غير أن تحديات هائلة لا تزال تخيّم على الأفق قبل المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية المقرر أن يُعقد قريبا في كرتاخينا بكولومبيا.

٤ - ومضى إلى القول إن للألغام المضادة للأفراد، التي تلتزم أوروغواي بالمساعدة في القضاء عليها، طابعاً شريراً يتضح من حقيقة أن ضحايا تلك الألغام هم الذين تنفجر بهم، سواء كانوا مقاتلين أو مدنيين؛ وما لم تتم إزالتها أو تفجيرها فإنها ستظل فعالة لسنوات؛ وهي تنزل إصابات بليغة للغاية، وتهدف إلى قتل ضحاياها أو إلى تشويههم مدى الحياة؛ ولذلك فإن لها عواقب اجتماعية واقتصادية خطيرة

تحدُ بصورة بالغة من القدرة على إعادة التأهيل في فترة ما بعد الصراع؛ وتكاليف إزالتها باهظة وخطيرة وتستغرق وقتا طويلا.

٥ - وتابع قائلا إن مركوسور والدول المرتبطة بها مصممة على النجاح في إزالة وتدمير الألغام الأرضية بغية استعادة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المتأثرة. وفي هذا الصدد فإن برنامج عمل منظمة الدول الأمريكية المتعلق بالألغام لعام ١٩٩١ يدعو إلى تدمير هذه الأجهزة وكذلك إلى تقديم المساعدة الإنسانية لضحاياها وإعادة إدماجهم في النشاط الاقتصادي. وتتركز أنشطة البرنامج على خمسة أعمدة هي إزالة الألغام، والتثقيف الوقائي للسكان المدنيين، ودعم الضحايا، وتدمير المخزون من هذه الأجهزة. وأشاد أيضا بالعمل الذي أُنجز في إطار الاستراتيجية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للعمل في مجال الألغام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، التي تتجاوز إزالة الألغام وتضع أهدافا أوسع تشمل النهوض بالتنمية والمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن العمل الممتاز الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام يوفر لا الدعم للبرامج الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام فحسب بل ويُنفذ كذلك مباشرة عن طريق البرامج التي تديرها الأمم المتحدة.

٦ - وأضاف أنه رغم أن تنفيذ المادة ٥ من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد - تدمير الألغام المضادة للأفراد - كان إيجابيا إلا أنه كان معقدا أيضا بسبب عدد من العوامل التي حالت دون العمل السريع، وهو الأمر الذي وضعت الاتفاقية من أجله بالذات ترتيباً لقيام الدول الأعضاء بطلب تمديد للموعد النهائي. وقال إنه لا يوجد أي سبب لعدم استخدام هذا الترتيب كوسيلة لإزالة الألغام وتدميرها، وهو في نهاية الأمر الهدف المنشود.

٧ - وقال إن أي تشديد على دور المساعدة التقنية والمالية في زيادة قدرات الدول الأطراف على مواجهة المواعيد النهائية الموضوعة في الاتفاقية لن يكون من قبيل المبالغة؛ ويجب أن يواصل مجتمع المانحين الوفاء بالتزاماته بالمساعدة. والواقع أن أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي هي كيفية القيام على نحو وافٍ بسد احتياجات العدد الذي لا يُحصى من ضحايا الألغام الأرضية، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة، والتثقيف، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد رحب ببدء نفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، التي كان لها دور حيوي في تحسين نوعية حياة الضحايا. ويجب أن تكون المساعدة المقدمة إلى الضحايا مشمولة في كل الخدمات الاجتماعية ويجب أن يتم تناولها في الإطار الأوسع للمساعدة الإنمائية. ولذلك فإن الدول الأعضاء في مركوسور والدول المرتبطة بها تثني على إعتزام المؤتمر الاستعراضي الثاني المقبل للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد التركيز على احتياجات الناجين من الضحايا، الذين تتجاوز مأساتهم حالتهم الجسدية والنفسية ، وتعيق رفاه وتنمية المجتمعات المتأثرة وتمتعها بحقوقها.

٨ - ومضى إلى القول إن لمجتمع المانحين أيضا دوراً هاماً يؤديه في تعزيز أجهزة الدولة للبلدان المتأثرة، بينما يتعين على هذه البلدان أن تفهم التزاماتها وأن تفي بها، وأن تولي الاعتبار الواجب لاحتياجات الضحايا وتهدف إلى تحقيق أهداف موضوعية قابلة للقياس. وتود مركوسور والدول المرتبطة بها أن تؤكد من جديد أن العمل على مكافحة الألغام، بالإضافة إلى كونه التزاما قانونيا للدول الأطراف في الاتفاقية وفي الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، هو حتمية أخلاقية ومعنوية للمجتمع الدولي. ولذلك فإنه يحث كل الدول على تعزيز أنشطة إزالة الألغام، وإتقاء أخطارها،

ودعم الضحايا بمساعدة من الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي.

٩ - **السيد الغيطاني** (مصر): قال إنه مع وجود ٢٠ في المائة من الألغام المزروعة في العالم في خُمس الأراضي المصرية، يعلّق بلده أهمية بالغة على المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وخلال العقود القليلة الماضية، تسببت الألغام والأجهزة المتفجرة من بقايا الحروب مئات الوفيات وآلاف الإصابات وأعاقت بشكل خطير استغلال الموارد الطبيعية في أغراض التنمية. وقد أكدت قرارات الأمم المتحدة المختلفة وكذلك المؤتمر الذي عُقد عام ٢٠٠٥ بشأن التنمية وإزالة الألغام في منطقة الساحل الشمالي الغربي، الذي اشترك في تنظيمه المجلس الوطني المصري لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي ترأسه الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي، أن المسؤولية عن إزالة الألغام التي زُرعت في المنطقة الغربية من مصر أثناء الحرب العالمية الثانية تقع على عاتق الدول الأطراف في تلك الحرب. والواقع أن نتائج المؤتمر شملت دعوة البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية إلى تزويد مصر بالقدرات والوسائل والأساليب الفنية والتكنولوجيا المتطورة التي تكفل الإسهام الفعال في تطهير المنطقة من الألغام، وإنشاء صندوق مخصص لتطهير الساحل الشمالي الغربي من الألغام، على أن يتم تمويله جزئيا من جانب الدول التي كانت طرفا محاربا في الحرب العالمية الثانية.

١٠ - ومضى قائلا إنه بالرغم من أن مصر تؤيد تأييدا تاما اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، فإنها لم تكن قادرة على الانضمام إلى الاتفاقية بسبب تطلّبها أن تقوم الدول الأطراف فيها بتطهير أراضيها من الألغام في غضون فترة محددة من الزمن. وهذا اشتراط يتعذر على مصر أن تلبيه بسبب محدودية مواردها المحلية وندرة المساعدة المقدمة من الدول التي زرعت تلك الألغام. وعلاوة على ذلك لا توجد أية خرائط تُظهر المواقع الدقيقة لتلك الألغام أو لأماكن نقلها من مواقعها الأصلية على مر الزمن. وقال إنه على الرغم من أن بلده لم ينضم إلى الاتفاقية فقد أعلنت مصر منذ ثلاثين عاما وقفا طوعيا على تصدير الألغام وأوقفت إنتاج الألغام طوعيا منذ عام ١٩٨٨ إلى الآن. وقد شاركت مصر أيضا كمراقب في كل اجتماعات الدول الأطراف في الاتفاقية. وأعلن أن وفد بلده سوف ينضم إلى توافق الآراء بشأن القرار ويستمر في العمل على تعزيز التعاون الدولي في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

١١ - **السيد أنطونيو** (موزامبيق): قال إن بلده قد أدمج إزالة الألغام، وهو موضوع توليه الحكومة أولوية عليا، في خطة العمل للحد من الفقر المدقع للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. وخلال تلك الفترة، تمت إزالة ٠٠٠ ٦٢ لغم مما يقرب من ٥٠ مليون متر مربع من الأراضي بموجب خطة العمل الوطنية المتعلقة بالألغام. غير أنه لا يزال هناك أكثر من ١٢ مليون متر مربع من الأراضي التي تحتاج إلى التطهير من الألغام على وجه السرعة، وقد قدم بلده إلى اللجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام والتوعية بخطرها وبتكنولوجيات مكافحتها طلبا بموجب المادة ٥ من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لتمديد الموعد النهائي لإزالة الألغام الذي كان محددا بكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٤. وأعلن أن موزامبيق سوف تستمر في إزالة الألغام وفي أنشطة التوعية بالألغام وتعرب عن امتنانها للشركاء الدوليين وللمانحين الدوليين لما يقدمونه من دعم.

١٢ - **السيد نفيل** (أستراليا): قال إن استراتيجية بلده في الإجراءات المتعلقة بالألغام، الممولة عن طريق التزام يبلغ ٧٥ مليون دولار أسترالي لفترة السنوات الخمس (٢٠٠٥-٢٠١٠) قد ساعدت في إزالة الألغام الأرضية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وفي أجزاء من أفريقيا والشرق الأوسط، مما مكّن الضحايا من إعادة بناء حياتهم. وتتبع

أستراليا نهجا متكاملا يضع المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام داخل سياق أوسع من التنمية والحد من الفقر. وكون أستراليا واحدة من الدول الأصلية الموقّعة على اتفاقية الذخائر العنقودية يقوم دليلا ناصعا على التزامها بالجهود العالمية الرامية إلى الحد من تأثير الألغام الأرضية والأجسام المتفجرة من مخلفات الحروب.

١٣ - وأعلن أن لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات أهميةً كبيرةً بالنسبة الى الأنشطة المتعلقة بالألغام. وتسعى استراتيجية أستراليا الإنمائية الشاملة للإعاقات إلى تحسين نوعية الحياة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقات، بمن فيهم ضحايا الألغام الأرضية.

١٤ - وقال إن أستراليا تعلّق أهمية كبرى على التعاون مع الشركاء الدوليين. وسوف تستمر في تقديم دعمها القوي للأنشطة الحيوية التي تقوم بها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، وأن بلده يتطلع قدما إلى مواصلة العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في تحقيق عالم خال من الألغام الأرضية، والذخائر العنقودية، وغيرها من الأجسام المتفجرة من مخلفات الحروب.

١٥ - **السيد فليكي** (إثيوبيا): لاحظ أن الألغام والمخلفات المتفجرة للحروب تسبب مشاكل إنسانية وإنمائية وأنه لا يمكن التخلص منها بدون جهود متضافرة من المجتمع الدولي. وقال إن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى كانت لها أهمية حرجة بالنسبة إلى البرامج الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام. واعلن ان إثيوبيا، وهي واحدة من البلدان الأشد تأثرا بالألغام في العالم، عمدت إلى إنشاء مكتب خاص بها للإجراءات المتعلقة بالألغام قبل أن تصبح من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد بوقت طويل. وقد بذلت منذ توقيعها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات في عام ٢٠٠٧، كل جهد ممكن لتقديم المساعدة إلى جميع الأشخاص من ذوي الإعاقات، بمن فيهم ضحايا الألغام الأرضية.

١٦ - وبالرغم من أن إثيوبيا من البلدان الشديدة التأثر بالألغام، فقد أحرزت، بمساعدة من الشركاء، تقدما كبيرا في الحد من تأثير الألغام الأرضية والأجسام المتفجرة من مخَلّفات الحروب في أراضيها. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، حققت امتثالا تاما لالتزامها بتدمير المخزون من الألغام قبل وقت طويل من حلول الموعد النهائي المنصوص عليه في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ومع أنها ستواصل تخصيص موارد كبيرة من ميزانيتها الخاصة، فسوف تحتاج أيضا إلى مساعدة دولية متواصلة لتحقيق أهدافها في إزالة الألغام الأرضية.

١٧ - **السيد نعيمي** (أفغانستان): قال إن الألغام الأرضية، والذخائر العنقودية، والأجهزة المتفجرة المرتجلة هي عقبة تعتور طريق الأمن الدولي وعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. كما أنها تشكل خطرا لا يمكن إنكاره يتهدد البلدان الخارجة من الصراع مثل بلده الذي يعتبر واحداً من أشد البلدان تلوثاً بالألغام الأرضية في العالم. ورحب بمبادرة كولومبيا استضافة المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ملاحظاً أنه بالرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه منذ بدء نفاذ الاتفاقية، لا يزال يتعين إنجاز الكثير قبل أن تتحقق إزالة الألغام من على وجه الأرض. وينبغي، بصورة خاصة، أن تركز المساعدة الإنسانية والإنمائية المقدمة إلى البلدان المتأثرة بالألغام على المساعدة الشاملة للضحايا.

١٨ - ومضى قائلا إن أفغانستان ما فتئت تحارب مشكلة الألغام الأرضية لأكثر من ثلاثة عقود، ولكن بالرغم من الجهود الدولية المتضافرة والأخذ بأساليب تقنية جديدة، فإن

الإصابات بالألغام الأرضية لم تتقلص كثيرا خلال السنوات القليلة الماضية. وذكر أن أكثر من ثلاثة أرباع المنطقة الملغومة هي أراضي زراعية وبالتالي فإن الألغام الأرضية تسلب المزارعين الأفغانيين أسباب معيشتهم وكذلك أرواحهم.

١٩ - وذكر أن بلده يعمل أكثر من أي وقت مضى في تاريخه على التصدي لمشكلة الألغام الأرضية. وقام برنامج الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لأفغانستان ومركز التنسيق الأفغاني للإجراءات المتعلقة بالألغام بتطهير أكثر من ١٧ في المائة من حقول الألغام في أفغانستان. وسوف تواصل حكومة بلده بذل كل ما في طاقتها من أجل كفالة ألا يجد ملايين اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا العائدين إلى قراهم أنها تحولت إلى حقول ألغام. غير أن أفغانستان لن تقدر على أن تتحرر كليا من خطر الألغام الأرضية بدون الدعم التقني والمالي المتواصل من المجتمع الدولي.

٢٠ - **السيدة جايَسوريا** (سري لانكا): قالت إنه رغم أن بلدها لم ينضم بعد إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد بسبب شواغل أمنية مشروعة، فإنه لا يزال ملتزما بالأهداف الإنسانية للاتفاقية. ولا يستخدم بلدها الألغام الأرضية إلا للأغراض الدفاعية وبصورة رئيسية لتعيين حدود المنشآت العسكرية. والأولوية الراهنة لسري لانكا، في أعقاب الصراع الذي دام ثلاثين عاما، هي الإسراع في عودة الأشخاص المشردين الطوعية إلى بيوتهم وفي الوقت ذاته مواصلة تحقيق مستويات مقبولة من إزالة الألغام. وقد نشر بلدها ١٢ آلية لإزالة الألغام بتكلفة بلغت خمسة ملايين دولار، وهو يعتزم أن ينشر المزيد منها في المستقبل القريب.

٢١- واعتبارا من آب/أغسطس ٢٠٠٩، كان برنامج سري لانكا الوطني للعمل في مجال الألغام قد أزال الألغام مما يقرب من ٤٥٠ كيلومترا مربعا من الأراضي في الجزأين الشمالي والشرقي من البلد بتكلفة بلغت حوالي ٨٠ مليون دولار. ولم تحصل أية وفيات بسبب الألغام أثناء الفترة المشمولة بالتقرير (٢٠٠٥- آذار/مارس ٢٠٠٩) كما أن معدلات الإصابة انخفضت بنسبة ٨٠ في المائة. وقد أدى جيش سري لانكا دورا رئيسيا في هذه الجهود وساعده فيها العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وكان لأنشطة التثقيف المتعلق بأخطار الألغام التي تم الإضطلاع بها بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات الأخرى دورٌ رئيسيٌ هامٌ في نشر التوعية بخطر الألغام في صفوف الأطفال.

٢٢ - وأعلنت أن إتاحة المعالجة والتأهيل لضحايا الألغام هو جزء أصيل من الإجراءات االمتعلّقة بالألغام في سري لانكا. وأُدمجت إزالة الألغام في أطر المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أن الأراضي التي تم تطهيرها من الألغام قد فُتحت لإقامة البنى التحتية وللنشاط الاقتصادي وإعادة الاستيطان. واختتمت بالقول إن لمواصلة تقديم المساعدة الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام أهميةً حيوية في التصدي لمسائل التنمية المستدامة والسلام الطويل الأجل والمصالحة والاستقرار في البلدان الخارجة من الصراعات.

٢٣ - **السيد رمضان** (لبنان): قال إن تطهير مساحة ١٢ مليون متر مربع من الأراضي التي لا تزال ملوثة بأربعة ملايين قنبلة عنقودية غير متفجرة ألقتها إسرائيل في آخر ٧٢ ساعة من حرب عام ٢٠٠٦ على لبنان سوف يستغرق سنوات. وأعلن أن بلده ملتزم بمساعدة الآخرين في تجنب الآثار المفجعة للذخائر العنقودية وإنه أدى دورا نشطا في وضع اتفاقية عام ٢٠٠٨ بشأن الذخائر العنقودية.

٢٤ - وأعرب عن تقديره للمساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن دائرة الأمم المتحدة للعمل في مجال الألغام في مساعدة لبنان في ربط برامجه للإجراءات المتعلقة

بالألغام بخطط التنمية والتعمير الوطنية. وقد نسّق المركز اللبناني للإجراءات المتعلقة بالألغام بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب لبنان تطهير ٤٢ كيلومترا مربعا من الأراضي فمنحته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جائزة نانسن للاجئين اعترافا بجهوده الدائبة لمساعدة المواطنين اللبنانيين الذين نزحوا من جراء حرب عام ٢٠٠٦ في أن يعيشوا حياة عادية مرة أخرى.

٢٥ - ومضى قائلا إن المعلومات الحديثة التي تم تلقيها من إسرائيل لم تحدّد عشرات المواقع الملوثة المعروفة بالفعل للجيش اللبناني وأنها لم تشمل البيانات المتعلقة بالاتجاه والارتفاع واللازمة لتحديد أنماط التبعثر بدقة. وقد طلب الجيش اللبناني أيضا صورا فوتوغرافية جوية أو أشرطة فيديو للأهداف قبل وبعد قصفها بالقنابل ومعلومات عن أنواع الذخيرة المستخدمة. واختتم بالقول إن الوفيات والإصابات التي تلحق بالمدنيين، وبالأطفال في معظم الأحيان، التي سبّبتها القنابل العنقودية أضافت جريمة أخرى إلى القائمة الطويلة من الجرائم الإنسانية التي ينبغي أن تُطالَب إسرائيل بأن تدفع تعويضات عنها.

٢٦ - **السيد روديارد** (إندونيسيا): قال إن تقديم دعم أكبر وأكثر فعالية من الأمم المتحدة ومن الشركاء ذوي الصلة له أهمية حيوية في التغلب على التحديات التي تواجه دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام والفريق المعني بمكافحة الألغام التابع لها. وبناء عليه فإن المناقشات بشأن هذه المسألة الهامة، مسألة تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، توفر لجميع الدول الأعضاء فرصة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الحساسة وبناء الدعم لعمل الأمم المتحدة في التصدي للمأساة المتمثلة في مسألة الألغام الأرضية وغيرها من الأجهزة والذخائر غير المنفجرة من مخلفات الحروب. وبوصف إندونيسيا طرفا في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد فقد سعت إلى زيادة التوعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن أهمية اتفاقية الذخائر العنقودية. ويفهم وفد بلده أن بند جدول الأعمال بشأن المساعدة المقدمة في الإجراءات المتعلقة بالألغام ليس مقصودا به تعميم الاتفاقيتين بالنسبة إلى الدول الأطراف ولا التعدي على ''قانونية'' إجراءات دولة تستخدم الألغام الأرضية في الدفاع المشروع عن النفس.

٢٧ - وعلى النقيض من ذلك، فإن الدور الفريد لبند جدول الأعمال هذا ينبغي أن يكون توحيد جهود الدول الأعضاء في تمكين كل من الأطراف وغير الأطراف في المعاهدتين ذاتي الصلة من التصدي الفعال لمشاكل الألغام الأرضية بطرق إبداعية وعملية يتم التوصل إليها بتوافق الآراء ويمكن أن تؤدي إلى تدابير إقليمية ودولية محسوسة. وذكر أن مشروع القرار A/C.4/64/L.9، الذي يأمل وفد بلده في أن يتم اعتماده بتوافق الآراء، ما زال يتضمن بعض المسائل التي تحتاج إلى تحديد في مناقشات مقبلة؛ وأعرب عن الثقة في أن يتم تحسينه في دورات مقبلة، وخاصة فيما يتعلق بقيام الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بدفع تدابير العمل في مجال الألغام إلى الأمام.

٢٨ - وأضاف أن اللجنة لم تشرع بعد في التصدي للتحديات التي تواجه الأمانة العامة، وخاصة فيما يتعلق بقيام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وهذا موضوع ربما تمكنت الأمانة العامة من تشجيع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام على مناقشته. وتتطلب المسائل المتعددة المتأصلة في عملية نشطة في مجال الألغام تضطلع بها الأمم المتحدة مزيدا من التنسيق والتعاون داخل فريق المعني بمكافحة الألغام وهنا يمكن لدائرة الأعمال المتعلقة بالألغام أن تقوم بدور قيادي. واختتم بيانه بتأكيد استعداد إندونيسيا للتعاون في توفير المساعدة الملموسة لضحايا

الألغام الأرضية وغيرها من الأجهزة المتفجرة من مخلفات الحروب الذين وصفهم بأنهم بواسل رغم حالتهم المفجعة.

٢٩ - **السيد آروشا** (المكسيك): قال إن وفد بلده يدرك ما تشكله الألغام الأرضية التي لا تزال تستخدم في الصراعات في أنحاء العالم، هي وغيرها من الألغام والأجهزة المتفجرة من مخلفات الحروب التي أسفرت عنها الصراعات الماضية والتي لا بد من إزالتها على وجه السرعة، من خطر وشيك على أمن وصحة وحياة السكان المدنيين على النطاق العالمي. وتؤدي اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد دورا هاما في الجهود الرامية إلى بلوغ هذه الأهداف؛ ومن شأن التنفيذ الكامل من جانب الدول الأطراف والانضمام من جانب الدول الأخرى أن يضعا حدا للارتفاع في أعداد ضحايا الألغام وأن يتيحا تركيز الجهود على إعادة بناء المجتمعات المتأثرة وتنميتها وعلى إعادة إدماج الضحايا.

٣٠ - وأضاف أن المكسيك التي كان لها دور نشط في التفاوض على مشروع خطة عمل كارتاخينا ٢٠١٠-٢٠١٤، المعنونة ''التزام مشترك'' وخاصة الجزء الرابع منها المعنون ''مساعدة الضحايا'' قد شددت على أنه ينبغي أن تركز خطة العمل على أنشطة محددة، وينبغي أن تصاغ بوضوح وأن تستفيد مما تتيحه من التآزر مع الصكوك الدولية الأخرى في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته فإن على الدول الأعضاء أن تضع خططَ عمل وطنيةً شاملةً تتناول تعزيز حقوق ضحايا الألغام الأرضية في كل المجالات وأن تُنشئ آليات تنسيق مشتركة بين الوزارات وبين الوكالات. وينبغي أن يؤدي مؤتمر الاستعراض الثاني المقبل إلى تعاون أوثق فيما بين ذوي الصلة من أصحاب المصلحة.

٣١ - وفي معرض دعوته إلى التعجيل ببدء نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية، الأمر الذي سيعزز القانون الإنساني الدولي ويوفر الاهتمام الملائم للضحايا الحاليين والمحتملين، حث الدول التي لم توقّع وتصدّق بعد على الاتفاقيتين على أن تفعل ذلك بغية التعجيل في العملية الرامية إلى تحقيق عالم خال من الألغام والذخائر العنقودية.

٣٢ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى أن تتخذ إجراءً بشأن مشروع القرار A/C.4/64/L.9* عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ثم أعلن أن إريتريا وأوكرانيا والسلفادور ومالي قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار وأنه ليس متوقعا أن يسفر مشروع القرار عن أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٣٣ - **السيدة هرنانديز سوليدانو** (كوبا): قالت إنه بالرغم من أن بلدها سوف ينضم إلى توافق الآراء، فإنه لم يكن أحد مقدمي مشروع القرار. ونبهت إلى وجوب إتخاذ تدابير لكفالة ألا يحدث مثل هذا الخطأ في المستقبل.

٣٤ - **السيد مالمي** (النرويج): قال إنه بالرغم من أن وفد بلده سوف ينضم إلى توافق الآراء، فإنه كان يفضل لو أن النص أولى دوراً أبرز للسلطات الوطنية في البلدان المتأثرة بالألغام ووضع مزيدا من التشديد على الملكية الوطنية للعمل المتعلق بالألغام. ومع أن للمجتمع الدولي دورا يؤديه غير أن البلدان غير المتأثرة والمنظمات الدولية لا تستطيع اكثر من المساعدة في جهود البلدان المتأثرة. وقد قدم فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام مساهمات قيّمة ببناء القدرات ووضع الإجراءات المتعلقة بالألغام في منظور إنساني وإنمائي أوسع. غير أن الأمانة العامة ينبغي أن تمتنع عن أن تصبح مُشغّلا في ميدان الأعمال المتعلقة بالألغام.

٣٥ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.4/64/L.9*.

البند ٣٠ من جدول الأعمال: التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (تابع) (A/64/20؛ و A/C.4/64/L.2/Rev.1)

مشروع القرار *A/C.4/64/L.2/Rev.1*

* أعيد إصدارها لأسباب فنية

٣٦ - **السيد غونزاليس** (كولومبيا): قدم مشروع القرار A/C.4/64/L.2/Rev.1 بشأن التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وأشار إلى أن الفقرة السادسة من الديباجة والفقرات ٢١ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٤١ و ٤٦ قد عُدلت أثناء اجتماعات الفريق العامل التابع للجنة بكامل هيئتها. كما تم إدخال الفقرة ٢٩. وقال إن الفريق العامل اتفق على أن العبارة الواردة في نهاية الفقرة ٢٨ وهي ''إنشاء كيانات فضائية وطنية لإرساء الأساس لكيان إقليمي للتعاون''، ينبغي أن توضع بين علامتي قول.

٣٧ - **الرئيس:** قال إنه ليس لمشروع القرار أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٣٨ - **السيد غونزاليس** (شيلي): قال إنه فوجئ بأن يلاحظ تغييرا في صياغة الفقرة ٢٦ من مشروع القرار التي كان قد فهم أنها سوف تشير إلى تعزيز وتقوية الحوار الأقاليمي وليس إلى تشجيعه. وأشار إلى وجود خطأ لغوي في النص الإسباني من الفقرة ٢٨ من القرار. وعلاوة على ذلك قال إنه كان قد فهم أن الفقرة ٢٩ سوف تشمل أيضا إشارة إلى الدعم من فريق الخبراء الدولي.

٣٩ - **السيد فيغيروا** (البرازيل): سأل عما إذا كان قد وُجد أن كلمة ''تعزيز'' في الفقرة ٢٦ سوف تؤدي إلى آثار في الميزانية البرنامجية. وقال إن الفقرة ٢٩، كما اقترحها في الأصل وفد بلده، لم تتضمن إشارة إلى فريق الخبراء الدولي.

٤٠ - **السيد غونزاليس** (شيلي): قال إنه عندما ناقش النص الأصلي للفقرة ٢٦ مع رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أُخبر أن الصيغة المقترحة ليست لها آثار في الميزانية البرنامجية. وأضاف أن فريق الخبراء الدولي هو هيئة تعمل داخل إطار مؤتمر الفضاء للأمريكتين وأنه لا يرى أي مشكلة في إدراج اسم الفريق في القرار. وأضاف أنه يبدو أن ممثل كولومبيا يتجاهل سلطة رئيس اللجنة. والواقع أن الأخطاء الأخرى في مشروع القرار تشير إلى عدم وجود عناية كافية في استنساخ النص.

٤١ - **السيد غونزاليس** (كولومبيا): قال إن وفد بلده أولى عناية فائقة لكفالة أن يتطابق النص مع ما اتفق عليه في الفريق العامل. وعلاوة على ذلك فإن النص كان متاحا للوفود لعدة أيام.

٤٢ - **الرئيس:** اقترح، نظرا إلى عدم وجود توافق في الآراء، تأجيل النظر في مشروع القرار إلى موعد لاحق.

ورُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.